

Distr.: General
20 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في تجاهل لنداءات العالم أجمع لوقف إطلاق النار، ودعوة الجمعية العامة إلى هدنة إنسانية تقضي إلى وقف الأعمال القتالية، ودعوة مجلس الأمن إلى إرساء هدنة إنسانية وفتح ممرات إنسانية، تواصل إسرائيل شن حربها الشرسة على الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها. وما تقتطفه إسرائيل من فظائع وإرهاب في قطاع غزة إهانة للإنسانية لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة. وما التبريرات سوى غطاء وتحريض على جرائم الحرب الصارخة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وعلى الرغم من أن انقطاع الاتصالات عن غزة يعقد من مهمة التأكد بدقة من الحصيلة، فإن التقديرات تشير إلى أن 12 200 من الفلسطينيين قد قُتلوا، منهم عدد كبير من النساء (3 250) والأطفال (5 000)، وأن أكثر من 29 000 شخص قد أصيبوا بجروح، فيما لقي حوالي 4 000 شخص حتفهم تحت الأنقاض أو لا يزالون عالقين تحتها. ومهما يكن، وبالنظر إلى حجم المذابح والدمار، فإن هذه التقديرات لا تعبر عن الحقيقة كاملة. وهذه الأرقام لا تشمل أكثر من 200 فلسطيني قُتلوا وما يقرب من 3 000 أصيبوا بجروح في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك في الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على مخيمات جنين وبلاطة والدهيشة للاجئين.

ما تقوم به إسرائيل ليس دفاعاً عن النفس، بل ذبح جماعي للمدنيين الأبرياء وتدمير مجتمع، في انتهاك لكل قواعد القانون ولكل الأعراف الإنسانية، مما يجعل من غزة "مقبرة للأطفال" و "أرض موت"، بل "جحيماً على وجه الأرض"؛ حيث أوقع ذلك "خسائر فادحة في الأرواح البشرية، ودماراً بالبنية التحتية الضرورية للحياة" و "كارثة بأبعاد هائلة"؛ إذ "قُتل واحد من كل 200 نسمة"، و "لا أحد في مأمن، ولا مكان آمن"، و "كل جانب من جوانب الحياة مستهدف بالاستئصال بشكل منهجي". هذه الوحشية يجب إيقافها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفي اليومين الماضيين وحدهما، هاجمت إسرائيل بصورة مباشرة ثلاث مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤوي آلاف الأسر الفلسطينية النازحة. ففي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيبت مدرسة الفلاح/الزيتون التابعة للأونروا في مدينة غزة بنيران إسرائيلية، مما تسبب في وقوع خسائر بشرية ثقيلة. وبعد ذلك، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت إسرائيل مدرسة تل الزعتر في بيت لاهيا ومدرسة الفاخورة في جباليا، فقتلت ما لا يقل عن 66 طفلاً وامرأة ورجلاً، وأصابت عشرات آخرين، وروعت المدنيين الذين لجأوا إلى مدرسة الفاخورة، حيث كانت إسرائيل قد استهدفت المدرسة في وقت سابق من تشرين الثاني/نوفمبر بهجوم أسفر عن مقتل 15 من المدنيين. ومنذ بدء هذه الحرب، تعرضت 17 منشأة تابعة للأونروا لهجوم مباشر وتضررت 67 منشأة من الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي في مختلف مناطق غزة، شمالاً وجنوباً، مما أسفر عن مقتل 176 من الفلسطينيين النازحين وإصابة أكثر من 800 شخص.

كيف يُعقل أن ملاجئ تابعة للأمم المتحدة، يرفرف فوقها علم الأمم المتحدة، وقد أنشئت لتكون ملاذاً آمناً للمدنيين النازحين المرّوعين، يُعتدى عليها مراراً وتكراراً دون أن تترتب على ذلك أي عواقب؟ هل من مكان آخر في العالم يُسمح فيه بهذا؟ وهل من مكان آخر في العالم يحدث فيه أن أكثر من 830 000 من الناس الذين يحتاجون بشدة إلى مأوى يتكدسون في مدارس الأمم المتحدة، متحملين ظروفًا للإنسانية ومهينة، ظناً منهم أنهم سيكونون آمنين هناك، ومع ذلك يبقون من غير حماية؟

هل من مكان آخر غير غزة يمكن فيه التغاضي عن وقوع عدد هائل من القتل المدنيين، بما في ذلك إفناء عشرات الأسر التي ينتمي أعضاؤها إلى أربعة أو خمسة أجيال، وأكثر من 200 من المسعفين و 103 من موظفي الأمم المتحدة و 41 صحفياً ومن العاملين في الخطوط الأمامية والمدافعين عن حقوق الإنسان؟ وهل من مكان آخر يمكن فيه التغاضي عن الإفلات من العقاب بكل بذاء مستورة تسمى "الدفاع عن النفس" أو "المأساة" أو "أثمان الحرب"؟

وتواصل إسرائيل أيضاً مطالبة المدنيين الفلسطينيين في شمال غزة بالجلء صوب الجنوب، مدعية أن ذلك إنما هو "من أجل سلامتهم"، بينما هي تواصل هجماتها على الجنوب، ومن ذلك الغارات التي شنتها اليوم على مخيمي النصيرات والبريج للاجئين، حيث قتلت 31 فلسطينياً، من بينهم صحفيان، وأصابت المئات بجروح.

وتتسبب أوامر الجلاء هذه - إضافة إلى الـ 1,6 مليون مدني فلسطيني ممن نزحوا بالفعل داخل غزة - في نزوح جماعي تحت ظروف لا تُطاق لعشرات الآلاف من الناس هرباً إلى مناطق من الواضح أنهم لن يكونوا آمنين فيها، معظمهم يمشی سيرا على الأقدام، وفيهم أطفال بالمتات، ومن الأطفال من يسافرون من غير ذويهم، و 2 500 نازح من المرضى والجرحى والأطباء والممرضين من مستشفى الشفاء الذي استولت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية. ولا بد من وقف هذا التهجير القسري لشعبنا.

هذا ليس دفاعاً عن النفس - فإسرائيل هي الجهة المعتدية، واحتلالها ووجودها في الأرض الفلسطينية غير شرعي وعنيف وغير إنساني بجميع الاعتبارات، وكراهيتها للفلسطينيين جلية تظهر من خلال ممارساتها السافرة في تجريد الأسر الفلسطينية من إنسانيتها وإبادتها. فإسرائيل تنفذ، على مرأى من الجميع، "تكبة 2023" التي يطالب بها مسؤولوها ومستوطنوها المتعطشون للدماء، في محاولة لطرد الفلسطينيين قسراً من أراضيهم من خلال حملة من القتل والتدمير والوعيد بالمزيد في المستقبل. هؤلاء يجب إجبارهم على التوقف.

وقد كرر 21 من الجهات المستقلة التابعة للأمم المتحدة، من مقررين خاصين وخبراء وأفرقة عاملة، دعواتهم إلى التعجيل بإعلان وقف لإطلاق النار لمنع هذا الوضع من أن "يتطور إلى إبادة جماعية"، وحذروا من "نية إسرائيل العلنية لتدمير الشعب الفلسطيني الراح تحت احتلالها"، إلى جانب تحذيرات صارخة أخرى من أن "التجويع المتعمد يرقى إلى جريمة حرب"، وأن "ممارسة الطب تستخدم كأداة سياسية"، وأن إسرائيل "تستخدم المياه كسلاح حرب"، وأنها تستخدم أوامر الجلاء "لتهجير الفلسطينيين من أرضهم دون أي إمكانية للعودة". هذه تحذيرات لا مجال إلى الاستمرار في تجاهلها.

ولذلك، نكرر دعواتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، ووقف النقل القسري لشعبنا، وتوفير المساعدة الإنسانية دون عوائق بكميات وأصناف تكفي لوقف المعاناة الواسعة النطاق وإنقاذ المدنيين من الهلاك، بما في ذلك إنقاذهم من الجوع والعطش والمرض.

وعلاوة على ذلك، يلزم أن يتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة تدابير ملموسة للمتابعة من أجل وقف ما ترتكبه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة وبقية فلسطين المحتلة من جرائم تندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فالإكتفاء بإصدار القرارات لا يمكن أن يعالج هذه الأزمة الخطيرة في فلسطين والمخاطر التي تهدد المنطقة؛ إذ يتعين تنفيذ القرارات تنفيذا كاملا وعاجلا؛ كما يتعين إعمال القانون. وكما ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الصحة، تالينغ موفوكينغ، "رغم ما يمكن أن يكون للقلم من سلطة، فإن ما لدى قادة العالم يفوق ذلك بكثير، ويجب أن يستخدم القادة جميع السبل المتاحة لهم والمسؤوليات الموكلة إليهم للوقاية والمحاسبة وإقامة العدل".

وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف التزامات محددة تلزمها باتخاذ إجراءات، شأنها في ذلك شأن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فالواجب يفرض إجراء تحقيقات مستقلة وإعمال المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة. ويجب توقيع الجزاءات، وفقا للقانون الدولي، للضغط على إسرائيل لتوقف هذه الحرب الوحشية وتنتهي احتلالها الاستعماري غير القانوني القائم على الفصل العنصري. ولذلك، تناشد القيادة الفلسطينية مرة أخرى المجتمع الدولي أن يتصرف فوراً، من منطلق المبدأ والضمير والالتزام، لوقف هذا العدوان اللاإنساني على شعبنا.

هذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 815 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 15 حزيران/يونيه 2023 (A/ES-10/969-S/2023/878) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم